

# تحرك عاجل

## مصر تواصل اعتقال منتقدي الحكومة

اعتقل عناصر من الأمن بملابس مدنية، إسلام الرفاعي، وهو واحد من شخصيات وسائل التواصل الاجتماعي، في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017؛ حيث أمرت السلطات باحتجازه، بتهمة "الانتماء إلى جماعة محظورة"، والتي لفتت له. وفي 13 ديسمبر/كانون الأول 2017، أمرت نيابة أمن الدولة العليا بتجديد حبسه لمدة 15 يومًا إضافيًا، على ذمة التحقيق في تهمة "الانتماء إلى جماعة محظورة"، كما أضافت ستة أشخاص آخرين إلى القضية.

إسلام الرفاعي، والمعروف أيضًا على تويتر بـ"خُرم"، هو أحد الشخصيات الشهيرة على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر، وعُرف بإدراجاته الساخرة حول السياسة والفن والإعلام. ووفقًا لما ذكرته أسرته ومحاموه، استدرج عناصر من الأمن يرتدون ملابس مدنية، إسلام الرفاعي إلى مقابلة في وسط القاهرة، بحجة التناقش في حاجته لتصميم موقع إلكتروني؛ واقتاده ضباط الشرطة إلى قسم شرطة عابدين، بالقرب من المكان الذي التقى فيه بعناصر الأمن. وورد أن هاتفه أُغلق، عقب المقابلة، مما لم يُمكن أصدقائه من الاتصال به. وفي 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، حينما توجه أصدقائه وأسرته إلى قسم شرطة عابدين للإبلاغ عن اختفائه؛ أنكرت الشرطة علمها بمكان وجوده. ولم تعلم أسرته أو أصدقائه بمكان وجوده، إلا بعد أن أبلغهم محام برؤيته له وهو يخضع لاستجواب وكيل نيابة أمن الدولة بقسم عابدين.

وأمرت النيابة، في بادئ الأمر، بحبسه 15 يومًا، على ذمة التحقيق بتهمة "انتمائه إلى جماعة محظورة" (في إشارة إلى جماعة "الإخوان المسلمين"). ووفقًا لما أفاد به محامو إسلام الرفاعي، جاء الأمر بحبسه مستندًا إلى معلومات وردت من "جهاز الأمن الوطني". وفي 13 ديسمبر/كانون الأول 2017، أمرت نيابة أمن الدولة العليا بتجديد حبس إسلام الرفاعي 15 يومًا إضافيًا. إسلام الرفاعي هو ناشط علماني معروف على مواقع التواصل الاجتماعي المصرية؛ وسبق أن وُجهت له انتقادات بسبب إدراجاته التي تتحدى الأعراف الاجتماعية والثقافية في مصر.

وفي 7 ديسمبر/كانون الأول 2017، اعتقلت قوات الأمن الصحفيين حسام السويفي وأحمد عبد العزيز، أثناء مظاهرة سلمية أمام مبنى "نقابة الصحفيين"، بقلب القاهرة؛ للتديد بقرار رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل. وقرر وكيل النيابة متابعة القضيتين ضد الصحفيين وإسلام الرفاعي في قضية واحدة، وضم إليها قضية أربعة أشخاص آخرين؛ اعتقلوا في واقعتين منفصلتين.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغة بلدكم، لحث السلطات المصرية على ما يلي:

- الإفراج عن إسلام الرفاعي وحسام السويفي وأحمد عبد العزيز على الفور وبدون شروط؛ إذ أن لم يجر حبسهم، إلا لمجرد ممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي؛
- العمل على احترام كافة حقوقهم في مراعاة الأصول القانونية الواجبة، بما تتضمنه من التمثيل القانوني والحق في الطعن في قانونية حبسهم؛
- وقف ممارسة الحبس الاحتياطي المطول والتعسفي.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 31 يناير/كانون الثاني 2018 إلى الجهات التالية:

النائب العام

السيد المستشار نبيل صادق

مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +20225774716

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر : @AlsisOfficial

وُتُرسِل نَسْخِ إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: [Contact.us@mfa.gov.eg](mailto:Contact.us@mfa.gov.eg)

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك  
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

# تحرك عاجل

## مصر تواصل اعتقال منتقدي الحكومة

### معلومات إضافية

دأبت السلطات المصرية على اعتقال الأفراد ومقاضاتهم بسبب إدراجاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ففي فترة ما بين إبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول 2017، اعتقلت السلطات المصرية 240 شخصًا على الأقل من الأحزاب والجماعات الشبابية السياسية في المعارضة، في 17 مدينة، فيما يتعلق بتعليقات نشرها، وانطوت على انتقاد الرئيس المصري. فعلى سبيل المثال، حكمت محكمة في الزقازيق، التي تقع إلى شمال شرقي العاصمة المصرية؛ بالسجن خمسة أعوام على طالب مسيحي قبطني يُدعى أندرو صليب، وهو أحد منتقدي الحكومة الذي نشر تعليقات تنتقد الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ بتهمة "دعم الإرهاب" الملفقة، والتي تشير في هذه الحالة، إلى جماعة "الإخوان المسلمين". وقضت المحكمة أن ما قام به أندرو، يندرج تحت المادة 28 من قانون رقم 94، التي تنص على أن "يُعاقب بالسجن لمدة خمسة أعوام، كل من روج أو أعد للترويج، بطريق مباشر أو غير مباشر، لارتكاب أية جريمة إرهابية سواء بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى". واستندت في إصدار هذا الحكم إلى إدراجته على فيسبوك، ومنشورات عُثر عليها بمنزله، تدعو إلى الاحتجاج ضد الانخفاض الأخير لقيمة العملة.

أفسح القانون رقم 94 لعام 2015، والذي يُعرف بقانون مكافحة الإرهاب، من نطاق الصلاحيات التي تتمتع بها قوات الأمن والنيابة العامة، لتشمل احتجاز الأفراد دون أن تُوجه تهم لهم أو أن يُقدموا إلى المحاكمة؛ حيث تسمح هذه الصلاحيات بالحبس الاحتياطي للأفراد لفترات مطولة، في ظل ظروف تتعدى ما يسمح به الدستور المصري والقانون الدولي والمعايير الدولية، لحقوق الإنسان. وألغى القانون الحالي حق المُعتقل في المثول سريعًا أمام قاضٍ - وهو الحق الذي لا يجوز تقييده حتى في حالات الطوارئ - مما يزيد من احتمالية التعرض للاعتقال التعسفي. ونتيجة لذلك، احتجزت السلطات المصرية الآلاف رهن الحبس الاحتياطي، منذ 2013.

الاسم: إسلام الرفاعي (ذكر)، وحسام السويقي (ذكر)، وأحمد عبد العزيز (نكر)، وأربعة آخرين

النوع: ذكور وإناث

التحرك العاجل: UA 277/17 رقم الوثيقة: MDE 12/7620/2017 مصر بتاريخ: 20 ديسمبر/كانون الأول  
2017